

تأثير التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة. "دراسة تطبيقية"

The impact of hyperinflation and exchange rate volatility on the fairness and reliability of financial reporting in unstable economic environments.

An applied study

م.م. يسرى حسين حسن yosra hussien hasan

middle technical university

yosra.hussein@mtu.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/06/01

تاريخ قبول النشر : 2025/07/08

المستخلص.

التقارير المالية عادة تقدم صورة واضحة عن الأداء المالي والمركز الاقتصادي للوحدة الاقتصادية في فترة زمنية محددة، لذلك هدف البحث لتسليط الضوء حول تأثير التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، وحتى يحقق البحث الهدف منه، فلذلك اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، بالإضافة إلى الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث للعديد من النتائج نذكر منها وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة عند مستوى 0.01 وكلما ازداد مستوى التضخم المفرط بمقدار 1 % فإن مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة ينخفض 1.090 %، ولذلك أوصي البحث بضرورة العمل على استخدام الأساليب المحاسبية مثل "المحاسبة على أساس التكلفة الجارية" التي تعالج تأثير التضخم الزاحف على بنود القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التضخم المفرط - أسعار الصرف - العدالة والموثوقية - التقارير المالية - البيئات الاقتصادية غير المستقرة.

Abstract

Financial reports provide a clear picture of the financial performance and economic position of an economic unit over a specific period of time. Therefore, this research aims to shed light on the impact of hyperinflation and exchange rate fluctuations on the fairness and reliability of financial reports in unstable economic environments. To achieve this goal, the researcher relied on the use of inductive and deductive approaches. In addition to relying on the use of the descriptive analytical approach, the research reached many results, including the presence of a statistically significant inverse effect of hyperinflation on the fairness and reliability of financial reports in unstable economic environments at the 0.01 level. As the level of hyperinflation increases by 1%, the level of fairness and reliability of financial reports in unstable economic environments decreases by 1.090%. Therefore, the study recommends the use of accounting methods such as "current cost accounting," which address the impact of creeping inflation on financial statement items.

Keywords: Hyperinflation, Exchange Rates, Fairness and Reliability, Financial Reporting, Unstable Economic Environments.

المقدمة.

تُعد التقارير المالية أداة حيوية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إذ تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات وتوفر معلومات دقيقة لكافة الأطراف المستخدمة لها. فلذلك أصبح الاهتمام بعدالة وموثوقية المعلومات المتعلقة بتلك التقارير من ضمن المجالات التي تحظى بمزيد من الاهتمام على المستوى الأكاديمي والعملي، وذلك بسبب الأثر الخاص لتلك المعلومات على عملية اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من ذلك نجد بأن هذه الوظيفة الحيوية تواجه تحديات جسيمة في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، حيث يسود التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تشويه القيم المحاسبية، مما يضعف من عدالة ومصداقية التقارير المالية، ويجعل من الصعب على المستخدمين الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات. ففي ظل هذه الظروف الغير مستقرة، تبرز الحاجة إلى ضرورة فهم أعمق لكيفية تأثير التضخم وتقلبات أسعار صرف العملة على جودة المعلومات المحاسبية، ومدى كفاءة المعايير المحاسبية الدولية، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (29)، في معالجة هذه التحديات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث.

أولاً: مشكلة البحث.

في ظل ما شهده الاقتصاد العالمي من تزايداً في حدة التقلبات الاقتصادية، ومن ثم فقد انعكس ذلك على استقرار العديد من البيئات الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة، تُعد ظاهرتي التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف من أبرز التحديات التي تواجه هذه الاقتصادات، فالتضخم المفرط يعني ارتفاعاً كبيراً ومستمرّاً في مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية. أما تقلبات أسعار الصرف فتشير إلى التغيرات السريعة وغير المتوقعة في قيمة عملة ما مقابل عملات أخرى، مما يخلق حالة من عدم اليقين في المعاملات الاقتصادية الدولية والمحلية، فالتغيرات المفاجئة في سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى مكاسب أو خسائر غير محققة كبيرة، مما يؤثر على صافي الدخل وحقوق الملكية، ويجعل من الصعب تقييم الأداء الحقيقي للشركة دون تعديلات محاسبية مناسبة.

ومن منطلق أن التقارير المالية أداة أساسية للمساعدة في اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين، الدائنين، الإدارة، والجهات الرقابية. إذ تُقدم هذه التقارير صورة واضحة عن الأداء المالي والمركز الاقتصادي للوحدة الاقتصادية في فترة زمنية محددة، حيث يؤكد مستخدمي هذه التقارير على أهمية الدقة والموثوقية في المعلومات المنشورة في تلك القوائم، ومع ذلك، فإن البيئات الاقتصادية غير المستقرة التي تتسم بالتضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف تُلقي بظلالها على عدالة وموثوقية هذه التقارير، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يؤثر التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير

المستقرة؟

ويتفرع من هذا التساؤل التالي:

1. ما هو مستوى التضخم المفرط في البيئات الاقتصادية غير المستقرة؟
2. ما هو مستوى تقلبات أسعار الصرف في البيئات الاقتصادية غير المستقرة؟
3. ما هو مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة؟
4. ما تأثير التضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة؟
5. ما تأثير تقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة؟

ثانياً: أهداف البحث.

يسعى البحث لتحديد مدى تأثير التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف يسعى البحث للتعرف على:

1. التعرف على مستوى التضخم المفرط في البيئات الاقتصادية غير المستقرة
2. التعرف على مستوى تقلبات أسعار الصرف في البيئات الاقتصادية غير المستقرة
3. التعرف على مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة
4. دراسة تأثير التضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة
5. دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة

ثالثاً: أهمية البحث.

يتسم لعصر الحالي بظاهراتي التغيرات في الأسعار والتضخم المفرط، مما أثار ذلك الأمر تساؤلات الكتاب والهيئات العلمية المهتمة بالمحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، حول مدى جودة وملاءمة تلك المعلومات التي تحتويها القوائم المالية على اتخاذ المستخدمين للقرارات الاقتصادية، ففي هذا السياق تكمن أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الحيوي الذي يتناوله، وهو التعرف على مدى تأثير أسعار الصرف والتضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، فالتقارير المالية تمثل العمود الفقري لعملية اتخاذ القرارات (الاستثمارية، التمويلية، والتشغيلية)، عندما تكون هذه التقارير غير موثوقة أو غير عادلة بسبب التضخم أو تقلبات أسعار الصرف، فإنها قد تُضلل المستثمرين والدائنين والإدارة على حد سواء، مما يؤدي إلى قرارات خاطئة قد تُكبّد الشركات والمستثمرين خسائر فادحة، فبناءً على ذلك يسعى البحث إلى المساهمة في تحسين جودة هذه التقارير، وبالتالي تعزيز كفاءة وفعالية القرارات الاقتصادية.

رابعاً: فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم المفرط وعدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف، وعدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة

خامساً: منهجية البحث.

في سبيل التعرف على مشكلة البحث، وسعيًا لتحقيق أهدافه، واختبار فرضياته، نعتمد في هذا البحث على استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، بالإضافة إلى الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث نعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من أجل الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية المنشورة في المراجع العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث. أما المنهج الوصفي التحليلي يسعى لرصد عناصر الموضوع وتحليلها، وذلك كمحاولة لبيان تأثير التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة بدولة العراق.

سادساً: حدود البحث.

- 1- الحدود الموضوعية: تحليل أثر التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية.
- 2- الحدود المكانية: يركز البحث على بيئة الاقتصاد العراقي كنموذج لاقتصادات غير مستقرة.
- 3- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة وجمع البيانات خلال النصف الأول من عام 2025 .

سابعاً: الدراسات السابقة.

دراسة "علي خضير عبد الكريم دشتي، 2024" بعنوان دور المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية "دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة بدولة الكويت، هدفت الدراسة إلى قياس أثر المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية بالبيئة الكويتية، واعتمد الباحث في الدراسة على استخدام المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحقيق الهدف من الدراسة، وقد اعتمد الباحث على أداة الاستبيان كأحد أدوات البحث العلمي لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم لتأثير دور المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف على فعالية التقارير المالية الحكومية، ولذلك فقد تم قبول آراء عينة الدراسة على توصيف المحور الأول المتمثل في "المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف" وقد جاءت قيمة المتوسط العام للوسط الحسابي بمقدار 0.4 وحقق الانحراف المعياري قيمة موجبة قدرها 0.76.

كما تناولت دراسة "عبادي ومحمد، 2019" موضوع تحليل مخاطر أسعار الصرف على عوائد محافظ الاستثمار في قطاع المصارف بسوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال تطبيقها على عينة مكونة من 14 محفظة استثمارية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2017. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والعوائد المحققة على المحافظ الاستثمارية، معتمدةً في ذلك على المنهج الوصفي. أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين التقلبات في أسعار الصرف الاسمية ومعدل العائد على المحافظ الاستثمارية كانت متباعدة؛ إذ اتسمت أحياناً بالإيجابية وأحياناً أخرى بالسلبية، مما يعكس حساسية العوائد لتغيرات السوق. كما بينت الدراسة أن استجابة عوائد الأسهم لتقلبات أسعار الصرف كانت أعلى عند استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد مقارنةً بنموذج الانحدار الخطي البسيط، وهو ما أرجعه الباحثان إلى قدرة النموذج المتعدد على مراعاة التحركات السوقية والعوامل المؤثرة الأخرى بشكل أكثر شمولية.

دراسة "مرزوقة صالح وادي رقية، 2016" بعنوان مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية- دراسة تحليلية لآراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة، هدف البحث للتعرف على أبرز الدور الذي تلعبه القوائم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية ومن أجل تحقيق هدف البحث اعتمد الباحثين في الدراسة على استخدام استمارة الاستبيان والتي وزعت على عينة من محاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة، ومن ثم تم تحليل البيانات من خلال برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأساليب التي تم اعتمادها في كل أسلوب جاءت بالشيء الجديد، وأضاف على المبادئ المحاسبية بعض التعديلات حيث جاءت بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، والتي جعلت عناصر القوائم المالية تقييم بطريقة جديدة رغم أن هذه الأساليب لم تخرج عن مبدأ التكلفة التاريخية.

تناولت دراسة "ياسمينه مراني" (2012-2013) موضوع أثر تقلبات سعر الصرف على القوائم المالية، حيث سعت إلى تسليط الضوء على أهمية سعر الصرف وتحليل انعكاسات تغيراته على البيانات المالية في المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على كيفية المعالجة المحاسبية لفروقات العملة من أجل إعداد قوائم مالية موثوقة وصالحة لاتخاذ القرار. اعتمدت الباحثة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، بينما استخدمت منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثيرات تقلبات سوق الصرف تُعد ظاهرة عالمية لا يمكن لأي اقتصاد أن ينأى بنفسه عنها، لما لها من أثر واضح على العمليات المحاسبية وتسجيلاتها، وبالتالي على مصداقية وعدالة القوائم المالية.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ومتغيراته، يتضح أن هناك اهتماماً كبيراً بالقوائم والتقارير

المالية، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه في دعم مستخدميها لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، كلّ وفقاً لمتطلباته الخاصة. وقد ركزت هذه الدراسات بشكل رئيس على خصائص العدالة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، باعتبارها جوهر جودة تلك القوائم. كما لوحظ اهتمام متزايد بتأثير تغيرات سعر الصرف على دقة القوائم المالية، إلى جانب دراسات تناولت التضخم وآثاره

المحاسبية. ومع ذلك، لم تشر أي من الدراسات إلى قياس الأثر المزدوج لظاهرتي التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية، خصوصاً في البيانات الاقتصادية غير المستقرة كالعراق. من هنا، يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث تناوله موضوعاً حيوياً لم يُبحث بعمق كافٍ، إضافةً إلى خصوصيته في التطبيق داخل البيئة العراقية، التي تشهد تحديات اقتصادية مركبة. كما ينفرد البحث بالتركيز على عدالة وموثوقية التقارير المالية في ظل التضخم المفرط وتذبذب أسعار الصرف، ضمن منهجية تجمع بين البعدين المحاسبي والاقتصادي لتقديم رؤية تحليلية أكثر شمولاً لموثوقية الإفصاح المالي في ظروف اقتصادية مضطربة.

ثامناً: هيكلية البحث.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

يؤدي التضخم إلى أحداث العديد من الآثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بخلاف تأثيرها على قطاع المحاسبة، وذلك على اعتبار أن النقود تمثل الوحدة الأساسية للقياس المحاسبي وذلك في ظل ثبات وحدة النقد (سعداوي والسعيد، 2022، ص 117)، وبذلك فإن التضخم المفرط يعني الارتفاع السريع وغير المنضبط في المستوى العام للأسعار، مما يُقلل بشكل كبير من القوة الشرائية للعملة المحلية. وعندما تفقد العملة قيمتها بسرعة، تصبح الأرقام المالية المسجلة بالتكلفة التاريخية غير ذات دلالة حقيقية، حيث لا تعكس القيمة الاقتصادية الفعلية للأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات. هذا التآكل في قيمة النقد يجعل من الصعب جداً على مستخدمي التقارير المالية فهم الأداء الحقيقي للشركات واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي مقابل ذلك تُشكل تقلبات أسعار الصرف تحدياً آخر لا يقل أهمية عن التضخم المفرط، حيث أن التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في قيمة عملة ما مقابل العملات الأجنبية تُحدث تأثيرات مباشرة على الشركات التي تُجري معاملات دولية، أو لديها أصول والتزامات مقومة بعملات أجنبية. (العنزي، 2024، ص 1385) هذه التقلبات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب أو تكبد خسائر كبيرة وغير متوقعة، مما يُلقي بظلال من الشك على مدى عدالة وموثوقية الأرقام المالية المقدمة في التقارير، وسوف نناقش في هذا المبحث أثر التضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيانات الاقتصادية غير المستقرة، وذلك من خلال ثلاث مطالب أساسية على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار النظري للتضخم المفرط.

يعد التضخم من العوامل الأساسية والفعالة التي تؤثر بشكل كبير على المعلومات التي تحتوى تلك القوائم، ولذلك تعد مشكلة التضخم المرتبطة بالارتفاع من المشاكل التي يواجهها المحاسبون، حيث أن المحاسبة دائماً ما تقوم على افتراض أن النقود الوحدة الرئيسية للقياس، والتي بدورها تتأثر تأثيراً مباشراً بتقلبات المستوى العام للأسعار. (سعداوي والسعيد، 2022، ص 120)

أولاً: مفهوم التضخم.

يري Friedman أن التضخم يعني " تلك الزيادة المضطربة في المستوى العام للأسعار " (Zaid , 2013) كما ينظر إليه البعض بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، وغالباً يُقاس على أنه نسبة مئوية متغيرة سنوياً. ويعني أيضاً ارتفاع أسعار الأشياء مع مرور الوقت. وبطريقة أخرى، يُقصد بالتضخم أن كل دولار تملكه يمكنه شراء نسبة

أقل من السلع والخدمات، حيث عندما ترتفع الأسعار تنخفض قيمة الأموال التي تمتلكها". (السعيد، 2023، ص 6)، فبناء على ذلك المعنى للتضخم يتبين بأن التضخم " هو حالة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، أو الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد، حيث أن هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها لهذه الوحدة من النقد". (قبطيط و مكرد، 2023، ص 18). وبناء على ذلك فإن التضخم المفرط هو ظاهرة اقتصادية شديدة الخطورة، تتمثل في ارتفاع سريع، كبير، وخارج عن السيطرة في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد معين. هذا الارتفاع يكون بمعدلات غير طبيعية ومستمرة، ما يؤدي إلى تآكل هائل وسريع في القوة الشرائية للعملة المحلية.

ومن خلال تحديد معنى التضخم هو ظاهرة اقتصادية تعكس الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي فهو أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الاستقرار المالي لأي اقتصاد.

ثانياً: أثر التضخم على المحاسبة.

تُعد القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في تحليل أوضاعها المالية واتخاذ قراراتها الاستراتيجية، إذ تتمثل وظيفتها الرئيسية في توفير بيانات دقيقة تعكس المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية. ونظراً للوتيرة المتسارعة للتغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، تبرز الحاجة الملحة لأن تواكب الممارسات المحاسبية هذه التحولات، لما لها من تأثير مباشر ومستمر على مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية. (Onadapo&odetayo,2012:184)

فقد تنبه Patton في عام 1920 لمشكلة التضخم المحاسبي، وقد أشار عن ذلك بأن المحاسبة تتأثر بالتغير في مستوى الأسعار، مما ينعكس ذلك على عدم استقرار البيانات المحاسبية، وقد اقترح Sweeny في عام 1936 بأن استخدام أسلوب القوة الشرائية العامة، يمثل حل مشكلة التضخم، حيث أن ذلك الأسلوب غالباً ما يركز على تعديل بنود القوائم المالية وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار، بما لا يعد تغييراً جذرياً عن محاسبة التكلفة التاريخية، بينما هو محاولة لمعالجة أوجه القصور في بنود القوائم المالية التي تتأثر بالتغيرات في مستويات الأسعار. (Zaid , 2013) ولذلك يُعد التضخم من أبرز التحديات التي تواجه المحاسبة، خاصة في البينات الاقتصادية التي تشهد ارتفاعاً مستمراً في الأسعار. إليك أبرز آثار التضخم على المحاسبة:

1. تشويه القيم المحاسبية: تعتمد المحاسبة التقليدية على مبدأ التكلفة التاريخية، مما يؤدي إلى تسجيل الأصول والخصوم بأسعار قديمة لا تعكس قيمتها الحقيقية في ظل التضخم، وبالتالي تصبح القوائم المالية أقل ملاءمة لاتخاذ القرار. (مطر و عبود، 2022، ص 983)

2. تضخيم الأرباح المحاسبية: في فترات التضخم، قد تظهر الأرباح المحاسبية أعلى من الواقع، لأن الإيرادات تُقارن بتكاليف تاريخية منخفضة، مما يؤدي إلى توزيع أرباح غير حقيقية ويؤثر على استدامة رأس المال، حيث أن يتم استعمال التكلفة التاريخية، وتظهر الإيرادات مقاسة بوحدة النقد الحالية، مما يؤثر ذلك على الإيرادات. (مطر و عبود، 2022، ص 984)

3. ضعف المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة، لأن القيم المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقد.

4. الحاجة إلى محاسبة التضخم ظهرت مفاهيم مثل "محاسبة التضخم" أو "المحاسبة على أساس التكلفة الجارية" كحل بديل، من أجل تعديل القوائم المالية لتعكس التغير في الأسعار، مثل استخدام الأرقام القياسية لتعديل القيم التاريخية.

5. تأثير على التضخم على ملاءمة المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية بأن تكون مفيدة فلا بد أن تتسم بخصيستي "الملاءمة والصدق" ولذلك يمكن إظهار قيمة التضخم على المعلومات المحاسبية. (هاللي، 2022، ص 117-118)

- سعر بيع المنتجات: خلال فترة التضخم يكون قدرة الشركة على تثبيت أسعار البيع والمحافظة على استقرارها لفترة طويلة أمر يتعذر تحقيقه، نتيجة لصعوبة الحفاظ على طلب المستهلك نظراً للسلوك العشوائي للأسعار.

- الخطر في سداد توزيعات الأرباح للمساهمين، حيث يتوقع المساهم أنه سوف يحصل على توزيعات أرباح أعلى كدعم للزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية، وفي ظل أرباح مغالى فيها وفقاً لمحاسبة التكلفة التاريخية، ثالثاً: دور المعايير المحاسبية الحالية على عكس الواقع الاقتصادي في ظل التضخم. من منطلق أهمية المعلومات المالية في مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة، فلذلك فمن الضروري الحفاظ على دقة وموثوقية المعلومات التي توفرها هذه القوائم، ولعل من أهم العوامل التي تؤثر على دقة هذه المعلومات التضخم واختيار السياسات المحاسبية، إذا لم يتم أخذ هذين العاملين بعين الاعتبار فنجد بأن القوائم المالية قد أظهر صورة غير حقيقية للوضع المالي وأداء الشركة، فمع تصاعد التضخم على الشركات ضرورة أن تعيد تقييم تأثيره على تقاريرها المالية. (عيسي، 2025، ص 687) تلعب المعايير المحاسبية دوراً محورياً في محاولة عكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، خاصة في ظل بيانات تعاني من التضخم المفرط. ومع ذلك، فإن فعاليتها تختلف باختلاف طبيعة المعيار ومدى ملاءمته للظروف الاقتصادية السائدة. إليك أبرز ملامح هذا الدور:

1- معيار المحاسبة الدولي رقم (29) حيث يمثل الأداة الأساسية لمعالجة آثار التضخم في القوائم المالية، حيث يُطبق في الاقتصاديات التي تعاني من تضخم مفرط. يهدف إلى تعديل القيم التاريخية للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات لتعبر عن القوة الشرائية الحالية، مما يُعزز من مصداقية وعدالة التقارير المالية. حيث يهدف المعيار إلى تحديد وتبيان كيفية عرض القوائم المالية، كذلك يحدد إجراءات تعديل المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية لتشمل آثار التضخم حتى تظهر القوائم المالية بصورة أقرب للحقيقة، أي أنها تعبر بصدق عن الظواهر الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة (أونيس و بن ناصر، 2023، ص 175) وبناء على ذلك يمكن القول بأن تطبيق هذا المعيار يؤدي بشكل فعال إلى تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال تطبيق المعايير الخاصة بالتضخم، يتم الإفصاح عن التغيرات في الأسعار وتأثيرها على الأداء المالي، مما يساعد المستخدمين على فهم الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: أسعار الصرف وتأثيرها على المحاسبة .

تمتلك كل دولة عملتها الوطنية التي تُستخدم كوحدة قياس لتحديد قيمة السلع والخدمات المحلية المتداولة داخل حدودها. غير أن التطورات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية يفرضان في كثير من الأحيان التعامل بالعملات الأجنبية، خاصة في إطار العمليات التجارية الدولية. وفي هذه الحالات، تضطر إحدى الدول إلى شراء عملة الدولة الأخرى باستخدام عملتها المحلية، وهو ما يُعرف بعملية "الصرف"، حيث يتم تبادل العملات وفقاً لسعر معين يُطلق عليه "سعر الصرف". (مراني، 2012، ص 25).

أولاً: مفهوم سعر الصرف.

تعرف صرف العملات على أنها "تبادل العملات بمعدلات وأسعار معينة، حيث يتم الحصول على وحدات عملة معينة مقابل التخلي عن وحدات عملة أخرى، اعتماداً على تقييم عملة مقابل أخرى، وتحديد معدل التبادل". (بوصفر، شحاتة وآخرون، 2024، ص 1601) ولذلك يشار إلى مفهوم سعر الصرف بأنه "سعر الصرف لعملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس أي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى". يُعبر سعر الصرف عن القيمة النسبية لعملة مقابل أخرى، وهو بالتالي يعكس القوة الشرائية الدولية لتلك العملة. فكلما ارتفع سعر صرف عملة ما (أي أصبحت تساوي عدداً أكبر من وحدات العملات الأجنبية)، زادت قوتها الشرائية في الأسواق العالمية، والعكس صحيح.

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه عادة ما تبرز أهمية سعر الصرف نتيجة لدوره في معالجة المسائل التي تتعلق بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم، فلذلك من الطبيعي أن يتمتع سعر الصرف بأهمية كبيرة لأي اقتصاد. (برنة، 2016، ص2).

ثانياً: وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف وظائف متعددة تتمثل في التالي: (برنة، 2016، ص7).

1- الوظيفة القياسية (التسعير والمقارنة) يُستخدم سعر الصرف كمقياس موحد لتقييم السلع والخدمات والأصول عبر الحدود.

فهو يُمكن من:

- مقارنة الأسعار: يسمح بمقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع المماثلة في الأسواق العالمية. على سبيل المثال، يمكن للمستورد أو المستهلك معرفة ما إذا كانت السلعة المستوردة أرخص أو أغلى من نظيرتها المحلية بعد تحويل سعرها بعملة أجنبية إلى العملة المحلية.
 - التسعير في التجارة الدولية: يُعد سعر الصرف الأساس الذي تُحدد على أساسه أسعار الصادرات والواردات، مما يؤثر على قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية
- 2- الوظيفة التحويلية (وسيط للتبادل)

يُعتبر سعر الصرف حلقة الوصل الضرورية لإتمام المعاملات الدولية التي تتطلب تحويل عملة إلى أخرى. فبدونه، تصبح عمليات الاستيراد والتصدير، والاستثمارات الأجنبية، وتحويلات العاملين في الخارج، والسياحة، أموراً شبه مستحيلة. هو يسهل تبادل العملات لغرض شراء السلع والخدمات والأصول عبر الحدود.

3- الوظيفة التوزيعية.

تُعد الوظيفة التوزيعية لسعر الصرف إحدى أبرز وظائفه الاقتصادية، وتتجلى بوضوح من خلال ارتباطه المباشر بالتجارة الخارجية، حيث تسهم هذه الأخيرة في إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين الدول. فمن خلال تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، يُعاد توجيه الموارد الاقتصادية بشكل يعزز من مبدأ التخصص الدولي، ويدعم الكفاءة في استخدام الموارد، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ثالثاً: تأثير أسعار الصرف على التقارير المالية.

تعد تقلبات سوق الصرف من أهم العوامل المؤثرة على تقدير الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات والضرائب وغيرها من العناصر الأساسية المكونة للنظام المحاسبي، مما يستوجب على المحاسبين والمسؤولين الماليين أن يكونوا على دراية بكيفية التعامل مع هذه التغيرات لاتخاذ القرارات، والإجراءات التصحيحية الضرورية التي تضمن استمرارية العمليات المالية بكفاءة وفاعلية تؤثر تقلبات أسعار الصرف بشكل مباشر على القوائم المالية للشركات. (محمود، 2025). فقضية تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية إحدى المشكلات الاقتصادية التي تمر بها الدول والتي يكون لها تأثير كبير على جودة وموثوقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية، وتزيد من حالة عدم التأكد بشأن قدرات الشركات على الاستمرار في الأجلين القريب والبعيد.

- ترجمة العملات الأجنبية: عند وجود تقلبات حادة في أسعار الصرف، تتأثر القيم المسجلة في القوائم المالية نتيجة عمليات ترجمة العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى أرباح أو خسائر محاسبية غير حقيقية ناتجة عن فروقات التقييم فقط.
- التأثير على الربحية والتدفق النقدي: حيث أن تؤثر أي تغيرات في أسعار الصرف على ربحية المؤسسات الحكومية، وتدفقاتها النقدية، فمثلاً أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النفقات، واحتمال انخفاض الربحية. وعلى العكس من ذلك فإن أي ارتفاع في قيمة العملة المحلية، يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات واحتمال زيادة الربحية. (دشتي، 2024، ص 1146)
- تنعكس تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل مباشر على تقييم الأصول المقومة بالعملة الأجنبية، وخاصة القروض والاستثمارات الدولية، مما يؤدي إلى تغيرات جوهرية في القيم المسجلة في القوائم المالية. هذا بدوره يؤثر على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات مالية دقيقة ومبنية على معلومات واقعية.

- تواجه الشركات متعددة الجنسيات صعوبة في الحفاظ على عدالة ودقة التقارير المالية نتيجة لتغيرات سعر الصرف، لا سيما عند إعداد القوائم المالية الموحدة. إذ قد تسفر فروقات الترجمة عن تشويه الصورة الحقيقية للأداء المالي للمجموعة، مما يستدعي اتباع سياسات محاسبية تعالج تلك الآثار لضمان تقديم معلومات موثوقة للمستخدمين.
- تفرض المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الإفصاح بوضوح عن تأثيرات تقلبات أسعار الصرف ضمن تقاريرها المالية. ويشمل ذلك توضيح أسعار الصرف المستخدمة في تحويل البنود المالية، بالإضافة إلى بيان الأثر الناتج عن تغير الأسعار على نتائج الأعمال والمركز المالي، ما يعزز من مستوى الشفافية ويسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي. (دشتي، 2024، ص 1146)

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لتعزيز عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات غير المستقرة .

في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، يصبح تعزيز عدالة وموثوقية التقارير المالية ضرورة ملحة لضمان اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة، ولذلك نوضح اثر العدالة والموثوقية على التقارير المالية في البيئات الغير مستقرة.

أولاً: عدالة وموثوقية التقارير المالية .

تمثل المعلومة المحاسبية تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية، التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرار، وحتى تحقق هذه المعلومات الغرض منها لابد أن تتسم بالمصادقية والعدالة والموثوقية، (عمار، 2017، ص 3) تعد الموثوقية من الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات قيمة. فالقيمة الجوهرية للمعلومة المحاسبية تنبع من كونها خالية من الأخطاء، وحيادية بمعنى أنها بعيدة عن أي تحيز قد يؤثر على حقيقتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعبر المعلومة المحاسبية عن الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية بأمانة تامة، مما يجعلها مصدراً موثقاً يمكن الاعتماد عليه بثقة في عملية اتخاذ القرارات. (عمار، 2017، ص 11) **العدالة** في المعلومات المحاسبية تعني أن القوائم المالية يجب أن تعبر بصدق وأمانة عن الواقع والوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. هذا يتطلب أن تكون البيانات المالية شاملة ومحايدة، خالية من أي تحيز أو تضليل، لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات سليمة ومبنية على معلومات دقيقة وموثوقة .

ثانياً: أثر خاصيتي الموثوقية والعدالة على تعزيز التقارير المالية في البيئات غير المستقرة .

تُعد خاصيتا (الموثوقية والعدالة) من أبرز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي ينبغي توافرها في التقارير المالية، ومن الجدير ذكره أن الخصائص مجتمعة تشكل إطاراً عاماً لجودة التقارير المالية، وفقاً لما نص عليه النظام المحاسبي المالي. إذ تهدف هذه التقارير إلى تقديم معلومات تعكس الواقع المالي الفعلي للمنشأة، بحيث تكون ذات صلة بقرارات المستخدمين. (نويحي، 2018، ص 5) فلذلك عندما تتوافر خاصيتي (الموثوقية والعدالة) معاً، فإن التقارير المالية تصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستخدمين، سواء كانوا مستثمرين أو دائنين أو جهات رقابية، مما يؤدي إلى قرارات اقتصادية أكثر دقة وفعالية. وقد أكدت العديد من الدراسات على مدى الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية، ومنها دراسة " عبد اللطيف طيبي وعبد الحميد بن الشيخ في 2020" التي توصلت إلى أن المؤسسات الاقتصادية تسعى دائماً إلى توفير خاصيتي الملاءمة والموثوقية في ظل ما تتسم به البيئة الاقتصادية بظروف المنافسة الشديدة، مما يؤدي ذلك الأمر إلى ضرورة وودة دقة من العناية الفائقة بودة التقارير المالية، ولذلك تود علاقة طردية بين الموثوقية والملاءمة و تفعيل جودة التقارير المالية، " فكلما زادت الموثوقية والملاءمة زادت جودة التقارير المالية" والعكس صحيح. (طيبي وبن الشيخ، 2020، ص 270)

يتضح أن خاصيتي الموثوقية والعدالة تمثلان ركيزتين متكاملتين لا يمكن فصلهما عند السعي نحو تحقيق جودة التقارير المالية. فالمعلومة المالية التي تُوصف بالموثوقية ينبغي أن تكون كذلك عادلة في تصويرها للواقع الاقتصادي، والعكس صحيح، إذ إن

العدالة تستلزم بدورها الموثوقية كأساس لإمكان الاعتماد على تلك المعلومات. ويزداد تحقيق هذا التكامل صعوبة في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، حيث تقتضي الظروف المتقلبة مرونة في تطبيق المعايير المحاسبية، إلى جانب تمتع المحاسبين بقدرات تحليلية ونقدية عالية، مع ضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند الإفصاح. ومن ثم، فإن توفر العدالة والموثوقية معاً في التقارير المالية خلال الأوضاع الاقتصادية المضطربة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين، ويُساعد الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويدعم استقرار الأسواق المالية، مما يجعله عنصراً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي رغم التحديات المحيطة

ثالثاً: طبيعة الإجراءات المقترحة لتعزيز عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات غير المستقرة.

ففي البيئات الاقتصادية التي تتسم بالتضخم المفرط وتقلبات أسعار الصرف، يصبح الحفاظ على عدالة وموثوقية التقارير المالية تحدياً كبيراً. لضمان أن تظل هذه التقارير أداة فعالة لاتخاذ القرارات، يجب تبني مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية والإفصاحات الإضافية، ولذلك تتمثل الإجراءات في التالي:

1- تطبيق أساليب المحاسبة عن التضخم: تُعد المحاسبة عن التضخم ضرورية لمعالجة تشوهات التكلفة التاريخية الناجمة في ظل التغيرات المستمرة في القوة الشرائية لوحدة النقد، ظهرت الحاجة إلى اعتماد أساليب محاسبية خاصة لمعالجة هذا الأثر، بهدف الحفاظ على دقة وعدالة التقارير المالية. ومن أبرز هذه الأساليب المستخدمة في السياق المحاسبي للتعامل مع تغير القوة الشرائية:

- المحاسبة عن القوة الشرائية العامة تتضمن إعادة قياس جميع بنود القوائم المالية باستخدام مؤشر أسعار عام (مثل مؤشر أسعار المستهلك) لتحويل القيم التاريخية إلى وحدات قوة شرائية موحدة في تاريخ الميزانية العمومية. هذا يُساعد على تقديم أرقام قابلة للمقارنة وتعكس القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات والأرباح والخسائر.
- محاسبة التكلفة الجارية: تقوم على إعادة تقييم الأصول والالتزامات على أساس قيمتها السوقية أو تكلفة استبدالها في تاريخ الميزانية. هذا يوفر صورة أكثر واقعية لقيمة الأصول ويساعد على تحديد الأرباح التشغيلية الحقيقية التي يمكن الحفاظ عليها.
- 2- الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الصرف: حيث تتسم هذا ذلك الإجراء بتأثيره المباشر على الأرقام المحاسبية وعدالتها، ومن بينها:

- استخدام أدوات التحوط: يمكن للشركات استخدام المشتقات المالية مثل العقود الآجلة، عقود الخيارات، أو مبادلات العملات للتحوط ضد تقلبات أسعار الصرف. هذا يُقلل من المخاطر المالية ويساهم في استقرار الأرقام المحاسبية المتعلقة بالعملات الأجنبية.
 - الموازنة الطبيعية محاولة موازنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بنفس العملة قدر الإمكان. على سبيل المثال، تمويل الأصول بعملة الالتزامات لتخفيف أثر تقلبات الصرف.
- فبذلك فإن تطبيق هذه الإجراءات بشكل متكامل، يمكن للشركات تعزيز عدالة وموثوقية التقارير المالية بشكل كبير في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، مما يسهم في توفير معلومات مالية ذات جودة أعلى تُمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر استنارة ودقة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المجتمع والعينة المدروسة.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية في الشركات العراقية، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة. وقد بلغ عدد المشاركين في عينة الدراسة (479) موظفًا، الأمر الذي يُعزز من تمثيل العينة لمجتمع الدراسة ويُسهّم في تحقيق نتائج أكثر دقة وموثوقية.

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي (التوزيع التكراري والنسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل ارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ، معادلة الانحدار الخطي البسيط)

أداة الدراسة

تمثلت في استمارة الاستبيان، واحتوت على بعض البيانات الشخصية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي) وعبارات محاور الدراسة والتي تتضمن محور التضخم المفرط ويشتمل على 5 عبارات ومحور تقلبات أسعار الصرف ويشتمل على 5 عبارات ومحور عدالة وموثوقية التقارير المالية ويشتمل على 10 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الاستبيان.

صدق أداة الدراسة

المحور الأول: التضخم الزاحف

جدول (1) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول

العبرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	العبرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	0.793**	0.000	4	0.622**	0.000
2	0.804**	0.000	5	0.794**	0.000
3	0.865**	0.000	-----	-----	-----

لقد تبين أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يؤكد ارتفاع مستوى صدق عبارات محور التضخم الزاحف.

المحور الثاني: تقلبات أسعار الصرف

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

العبرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	العبرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	0.762**	0.000	4	0.877**	0.000
2	0.874**	0.000	5	0.900**	0.000
3	0.762**	0.000	-----	-----	-----

لقد تبين أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يؤكد ارتفاع مستوى صدق عبارات محور تقلبات أسعار الصرف.

المحور الثالث: عدالة وموثوقية التقارير المالية

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثالث

العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	**0.807	0.000	6	**0.669	0.000
2	**0.599	0.000	7	**0.812	0.000
3	**0.790	0.000	8	**0.822	0.000
4	**0.812	0.000	9	**0.862	0.000
5	**0.825	0.000	10	**0.794	0.000

لقد تبين أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يؤكد ارتفاع مستوى صدق عبارات محور عدالة وموثوقية التقارير المالية.

ثبات أداة الدراسة

جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
التضخم الزاحف	5	0.822
تقلبات أسعار الصرف	5	0.893
عدالة وموثوقية التقارير المالية	10	0.929
إجمالي استمارة الاستبيان	20	0.941

تبين أن قيمة معامل الثبات ألفا (Alpha) لكل محاور استمارة الاستبيان كانت أكبر من 0.7، مما يؤكد ارتفاع مستوى ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة

خصائص عينة الدراسة

جدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخصائص الشخصية

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع	ذكر	375	78.3
	أنثى	104	21.7
العمر	أقل من 30 سنة	64	13.4
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	159	33.2
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	224	46.8
	50 سنة فأكثر	32	6.6
	مدير	37	7.7
المسمى الوظيفي	نائب مدير	49	10.2
	رئيس قسم	107	22.3
	موظف	286	59.7
	أقل من 5 سنوات	100	20.9
عدد سنوات الخبرة	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	171	35.6
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	64	13.4
	15 سنة فأكثر	144	30.1

تحليل استمارة الاستبيان المحور الأول: التضخم الزاحف

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات التضخم الزاحف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يقل التضخم الزاحف من القدرة على التعرف على الأداء المالي الحقيقي للشركة	4.17	0.82	1	مرتفع
يعمل التضخم الزاحف على خفض مستوى الاستقرار المالي للمجتمع	4.10	0.70	2	مرتفع
يعمل التضخم الزاحف على تقليل القوة الشرائية للعملة المحلية بشكل كبير	4.07	0.73	3	مرتفع
يؤدي التضخم الزاحف إلى جعل القوائم المالية أقل ملاءمة لاتخاذ القرار	3.73	0.93	5	مرتفع
يؤثر التضخم الزاحف على العديد من بنود القوائم المالية التي تتأثر بالأسعار	3.97	0.75	4	مرتفع
المتوسط	4.01	0.79	مرتفع	

توضح دراسة عبارات التضخم الزاحف أن جميعها جاءت في مستوى الموافقة المرتفع، مما يشير إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى التضخم الزاحف ضمن البيانات الاقتصادية غير المستقرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارات 4.01، بانحراف معياري 0.79.

المحور الثاني: تقلبات أسعار الصرف

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات تقلبات أسعار الصرف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى عدم استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية	4.07	0.77	2	مرتفع
تساهم تقلبات أسعار الصرف في حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة	4.00	0.82	3	مرتفع
تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات	4.07	0.68	1	مرتفع
تؤثر تقلبات أسعار الصرف على القيم المسجلة في القوائم المالية نتيجة عمليات ترجمة العملات الأجنبية	3.93	0.86	4	مرتفع
تؤثر تقلبات أسعار الصرف على قدرة المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية دقيقة	3.67	0.83	5	مرتفع
المتوسط	3.95	0.79	مرتفع	

بتحليل عبارات تقلبات أسعار الصرف، وُجد أن جميعها تقع ضمن مستوى الموافقة المرتفع، مما يؤكد ارتفاع مستوى تقلبات أسعار الصرف في البيانات الاقتصادية غير المستقرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارات 3.95، بانحراف معياري 0.79.

المحور الثالث: عدالة وموثوقية التقارير المالية

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات عدالة وموثوقية التقارير المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تفصح الشركة عن التقارير المالية لتمكين أصحاب المصلحة من فهم أفضل لطبيعة، وقيم، وتوقيت، والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء.	2.00	0.69	4	منخفض
تفصح الشركة عن تحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء فبالنسبة لالتزامات الأداء التي يتم استيفائها خلال فترة زمنية معينة.	2.07	0.64	2	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بحماية نظامها المالي تساهم في زيادة الصدق والأمانة في عرض المعلومات بالتقارير المالية	1.94	0.64	5	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بتأمين سرية البيانات المالية تساهم في زيادة الصدق والأمانة في عرض المعلومات بالتقارير المالية	2.00	0.64	3	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بتأمين خصوصية التعامل ضمن نظامها المالي تساهم في زيادة الصدق والأمانة في عرض المعلومات بالتقارير المالية	2.00	0.69	4	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بالتأكد على تكامل معالجة نظامها المالي تساهم في زيادة الصدق والأمانة في عرض المعلومات بالتقارير المالية	2.10	0.66	1	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بتأمين سرية البيانات المالية تساهم في زيادة الحياد وعدم التحيز للمعلومات بالتقارير المالية	1.84	0.69	7	منخفض
توجد سياسات للشركة خاصة بتوافر نظامها المالي تساهم في زيادة الحياد وعدم التحيز للمعلومات بالتقارير المالية	1.94	0.78	6	منخفض
تستهدف الشركة تحقيق أعلى مستوى جودة ممكنة للتقارير المالية وفق كافة معايير الاستدامة المطبقة.	1.94	0.78	6	منخفض
تعمل الشركة على رفع مستوى كفاءة جودة التقارير المالية وفق لكافة المتطلبات واللوائح المنظمة لإصدارها	1.80	0.66	8	منخفض
المتوسط	1.96	0.69	منخفض	

عند دراسة عبارات عدالة وموثوقية التقارير المالية، تبين أن جميعها جاءت في مستوى الموافقة المنخفض. هذا يشير بوضوح إلى انخفاض مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارات 1.96 بانحراف معياري 0.69.

اختبار فروض الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم المفرط وعدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة

جدول (9) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.613	0.376	288.031	-16.971	-1.090

تبين وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة عند مستوى 0.01 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم المفرط وعدالة وموثوقية التقارير المالية لقد اتضح أن المتغير المستقل، **التضخم المفرط**، يفسر 37.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهو **عدالة وموثوقية التقارير المالية**. تشير النتائج إلى أنه كلما ازداد مستوى التضخم المفرط بمقدار 1%، ينخفض مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة بنسبة 1.090%، مما يدحض صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف، وعدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.759	0.576	648.576	67-25.4	-1.227

تبين وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة عند مستوى 0.01 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف وعدالة وموثوقية التقارير المالية قد اتضح أن المتغير المستقل، **تقلبات أسعار الصرف**، يفسر 57.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهو **عدالة وموثوقية التقارير المالية**. تشير النتائج إلى أنه كلما ازداد مستوى تقلبات أسعار الصرف بمقدار 1%، ينخفض مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة بنسبة 1.227%، مما يدحض صحة الفرضية الثانية.

نتائج البحث.

1. ارتفاع مستوى التضخم الزاحف في البيئات الاقتصادية غير المستقرة وكذلك ارتفاع مستوى تقلبات أسعار الصرف في البيئات الاقتصادية غير المستقرة بينما تبين انخفاض مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة
2. وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية للتضخم المفرط على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة عند مستوى 0.01 وكلما ازداد مستوى التضخم المفرط بمقدار 1 % فإن مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في

البيئات الاقتصادية غير المستقرة ينخفض 1.090% مما يبين عدم صحة الفرضية الأولى وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة " مرزوقة صالح وادي رقية، 2016"

3. وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة عند مستوى 0.01 وكلما ازداد مستوى تقلبات أسعار الصرف بمقدار 1 % فإن مستوى عدالة وموثوقية التقارير المالية في البيئات الاقتصادية غير المستقرة ينخفض 1.227% مما يبين عدم صحة الفرضية الثانية وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة "علي خضير عبد الكريم دشتي، 2024" ومع نتيجة دراسة "عبادي ومحمد، 2019" وكذلك تتفق مع نتيجة دراسة "ياسمين مراني، 2012-2013"

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة العمل على استخدام الأساليب المحاسبية مثل "المحاسبة على أساس التكلفة الجارية" التي تعالج تأثير التضخم الزاحف على بنود القوائم المالية .
2. العمل على توفير الشفافية في الإفصاح عن القيمة الحقيقية لأسعار الصرف لمساعدة الشركات على اتخاذ قرارات مالية دقيقة ومعبرة عن الأداء المالي .
3. العمل على تحقيق التزام الشركات بكافة المتطلبات واللوائح المنظمة لإصدار التقارير المالية .

قائمة المصادر:

- 1- أونيس، هالة، بن ناصر، عيسى، (2023)، دور معيار المحاسبة الدولي رقم (29) التقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع في تعزيز مصداقية القوائم المالية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 11، ع2.
- 2- طيبي، عبد اللطيف، بن الشيخ، عبد الحميد، (2020)، تقييم دور خصائص المعلومات المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة، مج 6، ع1.
- 3- نويجي، حازم محفوظ، (2018)، أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية- دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ملة الفكر المحاسبي، مج 22، ع2.
- 4- عمار، صخر، (2017)، تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، امعة قاصد مرباح ورقلة.
- 5- محمود، شيماء، (2025)، تأثيرات تغير أسعار صرف العملة على العمليات المحاسبية والبيانات المالية، مراجعة محمد نعيم، المركز التعليمي- إدارة الحسابات، <https://www.daftra.com/hub>
- 6- دراسة حالة الجزائر (1999- 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصد مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- 7- بوصفر، علي أحمد حميد، شحاتة، محمد موسي علي وآخرون، (2024)، دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف في تحسين الأداء المالي للشركات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج16.
- 8- سعداوي، مراد مسعود، السعيد، أحمد يوسف، (2017)، أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ملة إيليزا للبحوث والدراسات، مج 7، ع1.
- 9- السعيد، أسراء سعد عبد الله بردان، (2022- 2023)، السباسبية النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق للفترة من 2009/ 2018، بحث للحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 10- دشتي، علي خضير عبد الكريم، 2024، دور المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية " دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة بدولة الكويت، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج 16.
- 11- العنزي، عبد الرحمن حسن أحمد، (2024)، دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار صرف في الحد من ممارسات محاسبة الإبداعية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج 16.
- 12- عيسى، هدي حميد أبو اليزيد، (2025)، دور محاسبة التضخم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وأثرها على دقة التنبؤات المحللين الماليين- دليل ميداني عقب صدور معيار المحاسبة المصري رقم (51)، مجلة البحوث المحاسبية، مج 12، ع1.
- 13- قحطيط، فريد، ومكرد، حسني، (2023)، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل إعتداد معايير المحاسبة الدولية- دراسة حالة " مؤسسة مطاحن بني هارون – القرارم قوقة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.

- 14- محمد، جاسم محمد، عبادي، عذراء جاسب، (2019)، تحليل مخاطر أسعار الصرف في عوائد محافظ الاستثمار لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة بدولة العراق.
- 15- مرزوقة صالح وادي رقية، 2016 " بعنوان مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية- دراسة تحليلية لأراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع3.
- 16- مطر، سامي حاتم، عبود، عماد غفوري، (2022)، الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية، مجلة الغري لكلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 18، (العدد 2).
- 17- هلال، أسامة أحمد جمال، (2022)، مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملائمة المعلومات- دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي.
- 18- Zaid, A., (2013), The Value Relevance of Inflation Accounting Disclosure of Quoted Petroleum Firms in Nigeria. Retrieved at: <https://www.reseasrchgate>.
- 19- Onaolapo A.A , Odetayo T .A ,2012, Effect of Accounting information system on Organizational Effectiveness : A Case study of selected companies in ibadan ,Nigeria , American journal of Business and Management, Vol.1, No 4.